التقرير السنوي حول النفاذإلى المعلومة لسنة 2020

بلدية قابس

التقرير السنوي حول النفاذ
إلى المعلومة لسنة 2020

I. تقديم عام :

يقدم هذا التقرير السنوي لمحة حول جل نشاطات بلدية قابس خلال سنة2020 في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة طبقا لما تقتضيه أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

II. معطيات إحصائية لسنة 2020:

1. معطيات حول مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على بلدية قابس:

عدد المطالب	طريقة ورود المطلب		طلب المعلومة		الصورة المطلوبة للنفاذ إلى المعلومة			
	مكتب الضبط	البريد الإلكتروني	شخص طبيعي	شخص معنوي	على عين المكان	نسخة ورقية	نسخة إلكترونية	مقتطفات من المعلومة
50	48	02	45	05	0	48	02	0

2. معطيات حول الردود على مطالب النفاذ إلى المعلومة:

عدد المطالب	المطلوب المعلومة طبيعة النفاذ إليها	مطلب تمت الإجابة عليه بالقبول	تمت الإجابة مطلب عليه بالرفض	سبب الرفض	مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل	سبب)التظلم)	الرد على مطلب التظلم
50	قرارات إدارية	46	02	عدم الإختصاص عدم امتلاك المعلومة	02	-الحصول على جزء من المعلومة -المحافظة على المعطيات الشخصية	02

III.معطيات عامة حول الإجراءات المتخذة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة لسنة2020:

في إطار تنفيذ مقتضيات الفصل 34 من هذا القانون الأساسي الذي ينص على المهام الموكولة للمكلف بالنفاذ إلى المعلومة، قام المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بالعمل على إعداد خطة عمل منذ بداية سنة2020 في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة تتضمن أهداف واضحة وقد تم تنفيذ أهم هذه الإجراءات المتمثلة في:

ملخص لخطة العمل التي تم إعدادها ومدى تقدم الإنجاز	معطيات الدورات التكوينية المتعلقة بتكريس حق النفاذ للمعلومة	الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف	الإقتراحات والتوصيا ت
-تم تقييم النشر التلقائي للمعلومات بموقع الواب الخاص بالبلدية من قبل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة والذي يشغل في نفس الوقت كمسؤول على مصلحة الإعلامية وتم العمل على تحيين موقع الواب تطوير الصفحة الخاصة بالنفاذ للمعلومة وتحيين ونشر المعلومات التالية.: •دليل إجراءات عملي حول مسار تلقي مطالب النفاذ والرد عليها.	تم إعداد مخطط تكويني حول النفاذ إلى المعلومة وتنفيذه وذلك بتنظيم دورة 10و 11 ديسمبر ، تكوينية خلال أيام9 2019لفائدة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه ولبعض الإطارات المقترحين لتعزز اللجنة الإستشارية حول الحق في النفاذ إلى المعلومة التي تم إقتراح إحداثها ضمن خطة العمل إستنادا للفصل 36 من هذا القانون وسيتم إصدار مقرر في الغرض في الأيام القادمة.	في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف تم إقتراح تنظيم دورة تكوينية في الغرض لفائدة إطارات البلدية نظرا لعدم توفر الموارد البشريةالمختصة في هذا المجال ولعدم توفر الموارد المالية تم إرجاء هذا الإقتراح.	دعوة هيئة النفاذ إلى المعلومة لتشريك المسؤولين عن النفاذ في التظاهرات والأيام التكوينية لمزيد النجاعة وتطوير العمل في هذا المجال. -ضرورة وضع منصة إلكترونية بين الهيئة والمكلفين بالنفاذ في مختلف الهياكل للتواصل و وتسهيل خاصة ارسال الوثائق الخاصة بمطالب التظلم.

رئيس البلدية

الحبيب الذوادي